



المنهجية ٢١ نوفمبر ٢٠٢٠

مرصد انتخابات التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

## (قراءة في الاتجاهات العامة لتصويت المرحلة الثانية) مجلس النواب ٢٠٢٠

إعداد

عبد الناصر قنديل

نوفمبر ٢٠٢٠

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

في خطوة ( تكميلية ) تتماشى مع المخطط الزمني المعلن من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات أتمت الدولة المصرية العملية الانتخابية الأولى للمرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ والتي أتت متضمنة إجراء التنافسية التصويتية في عدد ( ١٣ ) محافظة تمثل قطاعي القاهرة ووسط الدلتا والشرقية وغرب الدلتا بإجمالي ( ٧٢ ) دائرة انتخابية مخصص لها ( ١٤٢ ) مقعد بنظام القوائم الانتخابية وعدد ( ١٤١ ) مقعد بالنظام الفردي وهي العملية الانتخابية التي ترقبها الكافة لعدد من الأسباب ربما كان أبرزها من حيث التوجهات والتأثيرات ما يلي :

**أولاً :** كونها - كعملية انتخابية وتنافسية - تجري ضمن القطاع الشمالي من الدولة المصرية ( القاهرة - القليوبية - الدقهلية - المنوفية - الغربية - كفر الشيخ - الشرقية - دمياط - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس - شمال سيناء - جنوب سيناء ) بما يميزه من ارتفاع لمستويات المعيشة ومعدلات الدخل وضعف لتأثيرات العشائرية والقبلية وهي كلها عناصر بالغة التأثير في المشهد الانتخابي وفي قدرتها على التأثير وتبديل الولاءات من قبل المصوتين ( بل ) وكان لها تأثير بالغ على المشهد الانتخابي الناتج عن تصويت الجولة الأولى للمرحلة الأولى من الانتخابات والتي جرت في قطاعي الصعيد وغرب الدلتا بما تضمنته من إعلان فوز ( ٣٢ ) مرشح من الجولة الأولى مع بقاء ( ١١٠ ) مقعد لجولة الإعادة يتنافس عليها ( ٢٢٠ ) مترشح وتعليق العملية الانتخابية في دائرة ( دير مواس ) لتجري في موعد لاحق .

**ثانياً :** النتائج التي أسفرت عنها المرحلة الأولى من عودة الحزبية للهيمنة على المشهد التنافسي وتقلص حصص المستقلين من المقاعد النيابية والتي أتت كاستمرار لمسار مستحدث بدأ من التنافسية الانتخابية لمجلس الشيوخ ٢٠٢٠ والذي بلغت حصة المستقلين من مقاعده المنتخبة ( ٦ ) مقاعد بينما هيمنت الأحزاب على حصة بلغت ( ١٩٤ ) مقعد حيث أشارت الأرقام النهائية للجولة إلي فوز الأحزاب بعدد ( ٢٩ ) مقعد مقابل ( ٣ ) مقاعد للمستقلين بينما في مقاعد الإعادة بلغت حصة الأحزاب ( ١٣٤ ) مرشح مقابل ( ٨٦ ) من المستقلين وهو ما رآه البعض كتأثير مباشر لنمط تفكير ساند بين العشائريات يربطها دوماً بالقوي السياسية والمجتمعية المهيمنة كجزء من رغبتها في استمرار السيادة والهيمنة المحلية بعكس محافظات الدلتا التي يمكن للمال أو الحيثية التنفيذية أن تعزز فرص المستقلين في الفوز أو المنافسة الجدية على المقاعد النيابية .

**ثالثاً :** الجدل الذي أثارته المرحلة الأولى سواء في آليات ممارسة الأدعاءات الانتخابية أو في طريقة الحسم وإعلان النتائج النهائية والتي جري اختلاف واسع حولها زادت وتيرته مع الحديث الإعلامي من قبل مرشحين وأحزاب عن تغييرات طرأت على نتائج الفرز وأساليب العد وحصر الأصوات بين المرشحين خصوصاً في دوائر مثل ( العمرانية - بولاق الدكرور - المحمودية - الدخيلة - شلاتين ) الأمر الذي أثار توترات واستنفر قدرات وسلوكيات استعداد بها ( بعض ) المرشحين لمواجهة تلك الظواهر لو ظهرت في المشهد الانتخابي بدوائره .

**رابعاً :** تجاوزات وممارسات الدعاية المخالفة لقواعد قانون الانتخابات والقرارات المنظمة الصادرة عن الهيئة الوطنية للانتخابات والتي تمت وسط تقاعس وعدم ممانعة من جهات الإشراف وتنظيم العملية الانتخابية في ردعها ومعاينة مرتكبيها بما شجع على ظهورها للعلن إضافة لتأثيرها الواضح على انحيازات المصوتين وما استتبعه الأمر من ظهور وبروز )

المهمشين وبانعي الأصوات ) كقوة انتخابية مهيمنة وقادرة علي تغيير النتائج في ( بعض ) الدوائر مقابل الحصول علي السلع أو الأموال في سلوك كان موضع انتقاد حاد من قبل مؤسسات المجتمع المدني والقوي السياسية المشاركة والفاعلة في المشهد العام .

**خامسا :** الصوت العقابي الذي تجلي واضحا خلال العملية التصويتية كتعبير عن حالة عدم الرضاء الشعبي عن ( جزء ) من الأدعاءات التنفيذية والسياسات المطبقة أو عدم القناعة بالمتنافسين وتواتر الحديث عن هندسة المشهد لصالح تنظيم أو تحالف محدد وهو ما ظهرت مردوداته بارتفاع نسب بطلان الأصوات بصورة لا يمكن القول بأنها ناتجة عن لبس أو جهل بقواعد العملية الانتخابية ذاتها حيث بلغ عدد الأصوات الباطلة في النظام الفردي ( ١,٠٠٥,٦٨٩ ) صوت بينما في نظام القوائم بلغ عدد تلك الأصوات ( ١,٧٦٩,٧٠٢ ) صوت وهو ما أثار هواجس وأشعل آمال بممكنات تحقيق مفاجآت خلال المرحلة الثانية لدي بعض المرشحين أو القوائم .

إجماليات العملية الانتخابية ( المرحلة الثانية )		
م	البيان	العدد
١	المرشحون	٢٠٨٣
٢	المستقلون	١٦٧٩
٣	الحزبيون	٤٠٤
٤	النساء	٢١٦
٥	الأقباط	٧٢
٦	اللجان الفرعية	٩٤٦٨

وقد مثلت هندسة التقسيم الإداري وآلية توزيع المقاعد الفردية المخصصة لها أحد التحديات الكبرى التي واجهت المشهد التصويتي وآليات تعامل الناخبين معه في ظل عدم وجود معيارية موحدة للتقسيم أو تخصيص المقاعد وفق ما تعودت عليه الذهنية الجمعية طوال أربعة عقود احتكم المتنافسون فيها لقانوني تنظيم ممارسة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وقانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ والتي نصت علي إجراء الاقتراع في كل دائرة انتخابية لانتخاب عضوين ( أحدهما علي الأقل ممثلا للعمال والفلاحين ) حيث اعتمد نظام الانتخاب المستحدث وفق قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ علي أن ( تُقسم جمهورية مصر العربية إلى عدد من الدوائر تخصص للانتخاب بالنظام الفردي وعدد ( ٤ ) دوائر تخصص للانتخاب بنظام القوائم يخصص لدائرتين منهما عدد

( ٤٢ ) مقعداً لكل منها ويخصص للدائرتين الأخريين عدد ( ١٠٠ ) مقعداً لكل منها ويحدد قانون خاص عدد ونطاق ومكونات كل منها ويُنتخب عن كل دائرة منها عدد الأعضاء الذي يتناسب وعدد السكان والناخبين بها بما يراعي التمثيل العادل للسكان والمحافظة) فيما نصت المادة ( الثانية ) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠ في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب علي أن ( تقسم جمهورية مصر العربية إلي مائة وثلاثة وأربعين دائرة انتخابية تخصص للانتخاب بالنظام الفردي كما تقسم إلي أربع دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بنظام القوائم ) كما نصت المادة الثالثة علي أن ( يحدد نطاق ومكونات كل دائرة انتخابية وعدد المقاعد المخصص لها ولكل محافظة طبقاً للجدول المرفقة ) وهو ما جعل العملية الانتخابية للمجلس الحالي تجري وفق توزيع هندسي لمخصصات الدوائر أثار لغطاً وأوقع العديد من الناخبين في إشكاليات تتعلق بالعدد المطلوب انتخابه في كل دائرة والتي اختلفت من دائرة لأخرى علي النحو التالي :

تحليل دوائر المرحلة الثانية		
م	بيان الدوائر	عدد الدوائر
١	دوائر ( مقعد )	٢٠
٢	دوائر ( مقعدين )	٣٦
٣	دوائر ( ٣ ) مقاعد	١٥
٤	دوائر ( ٤ ) مقاعد	١
	الإجمالي	٧٢

ومع إعلان نتائج جولة الاقتراع الأولي للمرحلة الثانية خلال المؤتمر الذي عقدته الهيئة الوطنية للانتخابات ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠ تبدي للجميع حالة التحسن النسبي التي شهدتها العملية الانتخابية - علي المستوي الرقمي والإحصائي - مقارنة بمؤشرات المرحلة الأولي من حيث نسب المشاركة واتجاهات التصويت حيث بلغت نسبة المشاركة ( ٢٩,٥ % ) بحضور ( ٩,٢٨٩,١٩٩ ) مصوت من إجمالي ( ٣١,٤٨٠,١٢٧ ) ناخب وهو أمر متوقع بالنسبة لمحافظات الدلتا مرجعه تقارب اللجان التصويتية جغرافيا من نقاط التمرکز السكاني وحالة الوعي الجمعي بتأثيرات ونواتج التفاعل مع الشأن العام والارتباط الوظيفي بالعملية الانتخابية سواء علي المستوي الاقتصادي أو العشائري إضافة للتأثيرات المباشرة لمستويات التنافسية المرتفعة والتي بلغت ( ١٤,٨ ) مرشح لكل مقعد تنافسي .

إجماليات المرحلة الثانية ( المؤشرات العامة )		
م	البيان	العدد

٣١,٤٨٠,١٢٧	عدد الناخبين	١
٩,٢٨٩,١٦٦	عدد المصوتين	٢
٢٩,٥ %	نسبة المشاركة	٣
٨,٣٣٢,٢١٤	عدد الأصوات الصحيحة ( فردي )	٤
٩٥٦,٩٥٢	عدد الأصوات الباطلة ( فردي )	٥
٧,٧٣٠,٤٥٦	عدد الأصوات الصحيحة ( قوائم )	٦
١,٥٥٨,٧١	عدد الأصوات الباطلة ( قوائم )	٧

### الاتجاهات العامة للنتيجة ( جغرافيا التصويت )

شهدت تلك المرحلة ثراء وتنوعا في طبيعة التنافسية الانتخابية بصورة أوضحت مدى صعوبة المشهد الانتخابي وعدم القدرة علي حسمه أو امتلاك القدرة علي صياغته وفق توجهات مسبقة وهو ما انعكس علي الشكل النهائي الذي انتهت له توجهات التصويت في الجولة الأولى التي لم تستطع فيها أي محافظة أن تحسم كافة مقاعدها بالفوز ( حالة محافظة البحر الأحمر ) فرغم أن القاهرة حسمت ( ١٢ ) دائرة والقلوبية ( ٥ ) دوائر وبورسعيد وجنوب سيناء ( دائرة ) بكل محافظة إلا أن المحافظات ( الأربع ) استمرت لجولة الإعادة بعدد آخر من الدوائر في حين تواجدت ( ٩ ) محافظات في جولة الإعادة علي كافة مقاعدها ( الدقهلية - المنوفية - الغربية - كفر الشيخ - الشرقية - دمياط - الإسماعيلية - السويس - شمال سيناء ) وبصورة تفصيلية فانه من بين ( ٧٢ ) دائرة في المرحلة الثانية فقد حسمت الانتخابات بالفوز في عدد ( ٢٠ ) دائرة توزعت بين ( ٤ ) محافظات بنسبة ( ٢٧,٨ % ) بينما تجري الإعادة الكاملة علي مقاعد ( ٤٧ ) دائرة انتخابية توزعت بين ( ١٢ ) محافظة بنسبة ( ٦٥,٣ % ) فيما تبقت ( ٥ ) دوائر انتخابية حسم جزء من مقاعدها بالفوز بينما تبقي جزء آخر للإعادة توزعت بين ( محافظتين ) بنسبة ( ٦,٩ % )

تحليل موقف الدوائر					
م	المحافظة	فوز	إعادة	مشترك	الإجمالي
١	القاهرة	١٣	٢	٤	١٩
٢	القلوبية	٥		١	٦
٣	الدقهلية		١٠		١٠

٦		٦		المنوفية	٤
٧		٧		الغربية	٥
٤		٤		كفر الشيخ	٦
٨		٨		الشرقية	٧
٢		٢		دمياط	٨
٢		١	١	بورسعيد	٩
٣		٣		الإسماعيلية	١٠
١		١		السويس	١١
٢		٢		شمال سيناء	١٢
٢		١	١	جنوب سيناء	١٣
٧٢	٥	٤٧	٢٠	<b>الإجمالي</b>	

أما علي مستوي المقاعد المخصصة للنظام الفردي والتي يبلغ عددها ( ١٤١ ) مقعد تمثل ( ٢٤,٨ % ) من جملة مقاعد البرلمان فقد حسم من الجولة الأولى للمرحلة الثانية عدد ( ٤١ ) مقعد بنسبة ( ٢٩,١ % ) من مقاعد المرحلة كان العدد الأكبر منهم لصالح محافظة القاهرة ( ٢٤ ) مقعد تليها القليوبية ( ١٥ ) مقعد وبور سعيد ( ١ ) و جنوب سيناء ( ١ ) بينما تبقي للإعادة ( ١٠٠ ) مقعد بنسبة ( ٧٠,٩ % ) جاء العدد الأكبر منهم في محافظتي الدقهلية والشرقية بعدد ( ٢١ ) مقعد بكل محافظة تليهما الغربية ( ١٤ ) والمنوفية ( ١١ ) وكفر الشيخ ( ١٠ ) في مؤشر يربط بين حدة التنافسية وبين الطبيعية العشائرية والمهنية للمحافظة حيث مالت المحافظات ذات الطبيعة الحضرية ونمط الإنتاج الريعي لحسم المقاعد من الجولة الأولى ودون الذهاب لجولات تصويتية لاحقة متأثرة في ذلك بالقدرات المالية والمحفزات التي يقدمها البعض لصالح ناخبهم بعكس المحافظات الريفية أو الصناعية التي تمثل التنافسية الميكانيكية وامتلاك العديد من المتنافسين لظهير شعبي مساند وداعم - سواء كان الحديث عن امتدادات عائلية تقوم علي أساس روابط الدم أو المصاهرة أو علي أساس الانتماء الجغرافي والمكاني لبينات محددة - عقبه أمام هيمنة مرشحين علي المشهد أو قدرتهم علي تحقيق الفوز رغم امتلاك بعضهم لشعبية مؤثرة قادرة علي ضمان فوزه بالمقعد ولكن ليس من الجولة التصويتية الأولى .

تحليل مواقف المحافظات				
م	المحافظة	المقاعد	الفوز	الإعادة

المرشحون	المقاعد				
١٤	٧	٢٤	٣١	القاهرة	١
٢	١	١٥	١٦	القليوبية	٢
٤٢	٢١		٢١	الدقهلية	٣
٢٢	١١		١١	المنوفية	٤
٢٨	١٤		١٤	الغربية	٥
٢٠	١٠		١٠	كفر الشيخ	٦
٤٢	٢١		٢١	الشرقية	٧
٨	٤		٤	دمياط	٨
٢	١	١	٢	بورسعيد	٩
١٠	٥		٥	الإسماعيلية	١٠
٤	٢		٢	السويس	١١
٤	٢		٢	شمال سيناء	١٢
٢	١	١	٢	جنوب سيناء	١٣
٢٠٠	١٠٠	٤١	١٤١	الإجمالي	

### الفائزون من الجولة الأولى ( الاتجاهات الرئيسية )

تمثل مقاعد الفوز من الجولة التصويتية الأولى ( المقاعد التي يحقق أحد المتنافسين عليها الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة بالدائرة الانتخابية ( ٥٠ % + ١ ) أحد أبرز سمات العملية الانتخابية لمجلس النواب ٢٠٢٠ خصوصا فيما يتعلق بعددها الذي بلغ في المرحلة الأولى ( ٣٢ ) مقعد وفي المرحلة الثانية ( ٤١ ) مقعد بمجموع ( ٧٣ ) مقعد تمثل ( ٢٥,٨ % ) من جملة المقاعد المخصصة للتنافس عبر النظام الفردي ومجموعها ( ٢٨٣ ) مقعد ( تم وقف الانتخابات علي ( مقعد ) دائرة دير مواس بحكم قضائي) أو بمناطق تحققها ( ٨ ) محافظات في سلوك مغاير لتوجهات التصويت في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ التي اقتصر فيها الفوز من جولة الاقتراع الأولى علي عدد ( ٤ ) مقاعد بالمرحلة الأولى وعدد ( ٩ ) مقاعد بالمرحلة الثانية بمجموع ( ١٣ ) مقعد تمثل ( ٢,٩ % ) من إجمالي المقاعد المخصصة للانتخاب بالنظام الفردي والتي بلغ مجموعها ( ٤٤٨ ) مقعد .

ولقد هيمنت القاهرة بتركيباتها الحضرية وطبيعة مرشحيتها ونمط تحفيز واستنفار قوي التصويت التقليدي عبر الهدايا والمنح والأموال علي غالبية تلك المقاعد بعدد ( ٢٤ ) مقعد تمثل ( ٥٨,٥ % ) من مجموعها تليها القليوبية ( ١٥ ) مقعد رغم ما أثير من جدل يرتبط بعمليات العد وحصر الأصوات أو السماح بممارسات الدعاية المخالفة وظواهر توزيع السلع والخدمات والأموال أمام أبواب لجان الاقتراع مما كان سببا في سخونة واشتباكات وصلت لإحراق بعض مقار حملات المرشحين إضافة للإعلان الفور عن الطعن علي مؤشرات تلك النتائج سواء أمام الهيئة الوطنية للانتخابات أو أمام المحاكم المختلفة ثم بورسعيد ( ١ ) حسمه المرشح ( النائب ) أحمد فرغلي بما لديه من شعبية أو ارتباط بقوي التصويت الشعبية داخل الدائرة وجنوب سيناء ( ١ ) أما علي المستوى السياسي فقد توزعت تلك المقاعد علي ( ٤ ) قوي رئيسية تقدمها ( وبفارق شاسع ) حزب مستقبل وطن الذي استحوذ علي عدد ( ٣٤ ) مقعد تشكل ( ٨٢,٩ % ) من جملة المقاعد يليه المستقلون بعدد ( ٤ ) مقاعد ثم حزب الشعب الجمهوري ( ٢ ) والوفد ( ١ ) في نمط عددي يوشر لاستمرار الهيمنة الحزبية علي التنافسية الانتخابية بما مكنها من الحصول علي عدد إجمالي ( ٣٧ ) مقعد مقابل ( ٤ ) للمستقلين .

تحليل اتجاهات الفوز							
م	المحافظة	نواب	جدد	التيارات السياسية			الإجمالي
				مستقلون	مستقبل وطن	الشعب الجمهوري	
١	القاهرة	٨	١٦	٣	٢١	-	٢٤
٢	القليوبية	٥	١٠	-	١٢	٢	١٥
٣	بورسعيد	١	-	١	-	-	١
٤	جنوب سيناء	-	١	-	١	-	١
	<b>الإجمالي</b>	<b>١٤</b>	<b>٢٧</b>	<b>٤</b>	<b>٣٤</b>	<b>٢</b>	<b>٤١</b>

#### ـ الباقون لجولة الإعادة ( دلالات وتحديات )

رغم اعتماد المشرع المصري علي قاعدة ( الفائز الأول ) في شغل المقاعد الفردية ضمن تطبيقات النظام الفردي إلا أنه رفض الاعتماد علي الأغلبية النسبية ( البسيطة ) في تحديد مستحق المقعد النيابي وجعل من الأغلبية ( المطلقة ) لعدد الأصوات الصحيحة معيارا لإعلان الفوز لكل مقعد من تلك المحددة لهذا النظام مع اللجوء لجولة اقتراع ( ثانية ) حال عدم قدرة أي مترشح علي الوصول للنسبة المطلوبة بحيث تجري جولة ( الإعادة ) بين أصحاب أعلى الأصوات والذين يتحدد عددهم بضعف عدد المقاعد المخصصة للدائرة أو المتبقية لتلك الجولة .

فصت المادة ( ٢٣ ) من قانون مجلس النواب ٤٦ لسنة ٢٠١٤ على أنه ( في الانتخاب بالنظام الفردي يُعلن انتخاب المترشح الحاصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أُعطيت في الانتخاب بالدائرة الانتخابية فإن لم تتوفر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة السابقة لأي من المترشحين أو لبعضهم أعيد الانتخاب بين المترشحين الحاصلين على أعلى الأصوات الصحيحة ويُحدد عددهم بضعف عدد المقاعد التي تُجرى عليها الإعادة وفي هذه الحالة يُعلن انتخاب عدد المترشحين المساوي لعدد مقاعد الإعادة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة وفي حالة ما إذا كان عدد المترشحين أقل من ضعف عدد المقاعد التي تُجرى عليها الإعادة أُجرى الانتخاب بينهم على أن يُعلن انتخاب الحاصلين منهم على أعلى الأصوات الصحيحة وفق عدد المقاعد ) وبالنظر للنتائج التي أسفرت عنها جولة الاقتراع الأولى من المرحلة الثانية نجد أنه من بين ( ١٤١ ) مقعد مخصصة للاقتراع بالنظام الفردي فقد ذهبنا لجولة الإعادة بعدد ( ١٠٠ ) مقعد يتنافس عليها ( ٢٠٠ ) مترشح كان العدد الأكبر منهم في محافظتي ( الدقهلية - الشرقية ) بإجمالي ( ٤٢ ) مترشح بكل محافظة مخصص لصالحها ( ٢١ ) مقعد نيابي تليهما الغربية ( ٢٨ ) مترشح والمنوفية ( ٢٢ ) وكفر الشيخ ( ٢٠ ) بينما كان العدد الأقل من المرشحين الذين يخوضون الإعادة بمحافظات ( القليوبية - بورسعيد - جنوب سيناء ) بعدد ( ٢ ) مترشح بكل محافظة منها ( علما ) بأن تلك المحافظات قد سبق أن حسمت فيها مقاعد أخرى بالفوز من الجولة الأولى ليتبقي في كل منها مقعد ( وحيد ) فقط لتلك الجولة .

### تحليل الاتجاهات العامة لجولة الإعادة

م	المحافظة	مستقل	مستقبل	النسب	الهند	القطر	هامة وطن	المركة	مصر الحديثة	التجمع	الاجتماعي	الحائزين	الحرية	الإجمالي
١	القاهرة	٦	٤	١	١				١			١		١٤
٢	القليوبية	١	١											٢
٣	الدقهلية	٢٥	١٠	٣	٢	٢								٤٢
٤	المنوفية	١١	٨	١							١		١	٢٢
٥	الغربية	١٠	١١	٢	١			٢	١					٢٨
٦	كفر الشيخ	١١	٥	٢	٢									٢٠
٧	الشرقية	١٩	٢١				٢							٤٢
٨	دمياط	٩	١											١٠
٩	بورسعيد	١	١											٢

١٠								١			٤	٥	الإسماعيلية	١٠
٤							١			١	١	١	السويس	١١
٤											١	٣	شمال سيناء	١٢
٢											١	١	جنوب سيناء	١٣
٢٠٠	١	١	١	١	٢	٢	٣	٣	٦	١٠	٦٩	١٠١	الإجمالي	

أما علي المستوى السياسي فقد أظهرت اتجاهات الإعادة حالة تنافسية وصراعية شديدة السخونة بين المستقلين من جانب وبين ممثلي الأحزاب السياسية من جانب آخر حيث وصل للإعادة ( ١٠١ ) مترشح مستقل مقابل ( ٩٩ ) مترشح حزبي يتوزعون بين ( ١١ ) حزبا سياسيا - في مشهد - يعيد للمستقلين بعض من مكائهم السابقة بعد النتائج التي نتجت عن المرحلة الأولى والتي وصل فيها ( ٨٦ ) مترشح مستقل لجولة الإعادة مقابل ( ١٣٤ ) مترشح حزبي ينتمون لعدد ( ١١ ) حزبا سياسيا وهي نتيجة يمكن القول بأنها مرضية ( قياسا بضاآلة ما تحقق من مقاعد بالفوز من الجولة الأولى والتي توقفت عند ( ٤ ) مقاعد أو قياسا بأعداد المترشحين تحت تلك الصفة الانتخابية والذين بلغ عددهم ( ١٦٧٩ ) مترشح يمثلون ( ٨٠,٦ % ) من جملة المتنافسين في تلك المرحلة .

بالمقابل استمرت هيمنة وتفوق حزب ( مستقبل وطن ) الذي وصل لجولة الإعادة بعدد ( ٦٩ ) مترشح يمثلون ( ٧٠ % ) من حصة الأحزاب - ليكون الحزب الوحيد الذي وصل للإعادة بمترشح ( واحد ) علي الأقل بكل محافظة من محافظات المرحلة الثانية - رغم خوضه للتنافسية بعدد ( ١٣٧ ) مترشح يليه الشعب الجمهوري بعدد ( ١٠ ) مترشحين والوفد ( ٦ ) والمؤتمر وحماة وطن بعدد ( ٣ ) مترشحين لكل منهما والحركة الوطنية ومصر الحديثة بعدد مترشحين ( اثنين ) لكل منهما فيما اكتفت ( ٤ ) أحزاب بالتواجد في تلك الجولة بمترشح ( وحيد ) لكل منها ( التجمع - الديمقراطي الاجتماعي - المحافظين - الحرية )

تحليل الاتجاهات العامة للنتيجة ( التيارات السياسية )				
م	التيار السياسي	المرشحون	فوز	إعادة
١	المستقلون	١٦٧٩	٤	١٠١
الأحزاب السياسية				
٢	مستقبل وطن	١٣٧	٣٣	٦٩
٣	الشعب الجمهوري	٢٤	٢	١٠
٤	الوفد الجديد	٣٩	١	٦

٣		٢٠	المؤتمر	٥
٣		٥٧	حماة وطن	٦
٢		١٠	الحركة الوطنية	٧
٢		٤	مصر الحديثة	٨
١		٦	التجمع	٩
١		١٢	المحافظين	١٠
١		٥	الديمقراطي الاجتماعي	١١
١		١٨	الحرية	١٢
٢٠٠	٤١	٢٠١١	<b>الإجمالي</b>	

### ـ التحليل السياسي لنتائج نظام القوائم ( القائمة الوطنية تهيمن علي المشهد )

رغم الانتقادات الشديدة التي تعرض لها اختيار نظام ( القوائم المغلقة المطلقة ) كنظام انتخابي ضامن للوفاء بالنسب المنصوص عليها دستوريا لصالح الفئات الأولى بالرعاية والتي حددها الدستور في ( ٦ ) قطاعات رئيسية ( النساء - المسيحيون - الشباب - العمال والفلاحون - ذوو الإعاقة - المصريون المقيمون بالخارج ) حيث جري تحديد حصة هذا النظام من المقاعد النيابية بعدد ( ٢٨٤ ) مقعد تمثل ( ٥٠ % ) من المقاعد المخصصة للاقتراع الشعبي تتوزع بين ( ٤ ) دوائر انتخابية حيث تقدمت للمنافسة عليها ( ٤ ) كيانات انتخابية تصدرتها القائمة الوطنية ( من أجل مصر ) بعدد ( ٤ ) قوائم تغطي كافة الدوائر الانتخابية ( وسط الدلتا - الصعيد - شرق الدلتا - غرب الدلتا ) تليها قوائم حزب ( نداء مصر ) التي تقدمت للمنافسة في دائرتي ( الصعيد - غرب الدلتا ) فيما تقدمت قائمة حزب ( أبناء مصر ) للمنافسة بدائرة ( شرق الدلتا ) وقائمة ( تحالف المستقلين ) للمنافسة بدائرة ( وسط الدلتا ) وفي ضوء تلك المعطيات التي جعلت المنافسة تقتصر علي ( قائمتين ) بكل دائرة أصبح من المحتم إجراء العملية الانتخابية لنظام القوائم من جولة اقتراع ( واحدة ) تضمن للمتفوق فيها الفوز بكل مقاعد الدائرة لضمان تحقيقه الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة المنصوص عليها في المادة ( ٢٣ ) من قانون مجلس النواب ( وفي الانتخاب بنظام القوائم يُعلن انتخاب القائمة التي حصلت على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب فإن لم تتوفر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة السابقة لأي من القوائم في الدائرة الانتخابية أُعيد الانتخاب بين القائمتين اللتين حصلتا على أكبر عدد من الأصوات ويُعلن انتخاب القائمة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة )

وقد شهدت المرحلة الثانية إجراء الانتخابات لنظام القوائم بدائرتي ( وسط الدلتا - شرق الدلتا ) لتواجه ( القائمة الوطنية ) فيهما منافسة من قائمتي ( أبناء مصر - تحالف المستقلين ) وهي المنافسة التي زادها سخونة التوجه ( العقابي ) في تصويتات الناخبين

ضد ( القائمة الوطنية ) كجزء من تعبيرات الغضب سواء لأداءات السلطة التنفيذية التي وقعت ( قبيل ) العملية الانتخابية في مجموعة من الأخطاء والخطايا التي عبأت المشهد بترجمات الغضب والاعتراض علي السياسات المطبقة خصوصا فيما يتعلق بتطبيق قانون التصالح في مخالفات البناء أو مخططات العدالة الاجتماعية وتوزيع أعباء الإصلاح الهيكلي والاقتصادي أو بسبب أسلوب ( تكوين ) القائمة الوطنية واستخدامها لتمرير أسماء وشخصيات لا تحظى بالقبول المجتمعي أو الرضاء الشعبي أو تمتك وضع وارتباط جغرافي بمناطق تمثيلها ( وهو ما تم رصده في حالات عديدة )

علي أنه برغم تلك التحديات التي منحت للمنافسين أصوات ومزاحمات ( غير موضوعية ) وأيضا تسببت في ارتفاع نسب بطلان الأصوات بشكل قياسي ( غير مسبوق ) وصل لفشل وسقوط ( القائمة الوطنية ) في محافظة دمياط بعدد أصوات ( ١١٠,٤٣١ ) صوت أمام قائمة ( أبناء مصر ) التي حققت ( ١٢٨,١٤١ ) صوت في سلوك مشابه لما تحقق في المرحلة الأولى بمحافظة الأقصر فقد تمكنت ( القائمة الوطنية ) من حسم ( المواجهتين ) لصالحها لتحصد ( ١٤٢ ) مقعد في تلك المرحلة مكملة بها ذات النجاح الذي تحقق لصالحها من المرحلة الأولى التي حصدت فيها ( ١٤٢ ) مقعد لتفوز القائمة الوطنية بكافة المقاعد المخصصة للانتخاب بنظام القوائم ومجموعها ( ٢٨٤ ) مقعد .

وكالمعتاد في المشهد الانتخابي لمجلس النواب ٢٠٢٠ فقد هيمن حزب ( مستقبل وطن ) علي الأغلبية المطلقة لعدد مقاعد القوائم في تلك المرحلة بمجموع ( ٧٢ ) حيث حصل في الدائرة الأولى ( وسط الدلتا ) علي عدد ( ٥٣ ) مقعد والثالثة ( شرق الدلتا ) علي عدد ( ١٩ ) مقعد ليتبقي ( ٧٠ ) مقعد تم تخصيص ( ١١ ) مقعد منها لصالح المستقلين فيما تم توزيع الحصص المتبقية بين ( ١١ ) تنظيم سياسي تقدمهم حزب الشعب الجمهوري بعدد ( ١٣ ) مقعد ثم الوفد ( ١١ ) مقعد وحماة وطن ( ٩ ) ومصر الحديثة ( ٨ ) ثم حصص أقل لصالح بقية القوى والتيارات السياسية المنضوية أسفل ( القائمة الوطنية ) في مشهد يبرر ويفسر الكثير من اللغظ والاعتراضات التي صاحبت تكوين القائمة وتحديد الحصص الحزبية داخلها والتي كان أعنفها ما شهدته حزب الوفد من صراعات وانسحابات وصلت لقيام الهيئة العليا للحزب بإصدار بيان تعلن فيه انسحابها من القائمة ورفع دعوي قضائية تطلب فيها رفع اسم الحزب وعلامته من الدعاية لصالح القائمة ( وهو ما لم يتم الاستجابة له أو تكرار المطالبة به لاحقا )

ورغم عدم تواجدها بشكل واضح ضمن ترشيحات القائمة أو الإعلان عن تواجدها بصورة تنظيمية ضمن صفات المترشحين فقد حصلت ( تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين ) ومن خلفها ( البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب ) أو ( PLP ) علي عدد ( ٢٨ ) مقعد ضمن القوائم ( الأربع ) كان منها ( ١٩ ) مقعد ضمن المرحلة الثانية في خطوة جديدة تعزز بها التنسيقية تواجدها كقوة صاعدة ومبشرة ككيان مؤثر وفاعل في العمل العام خصوصا مع اعتماده علي أدوات حديثة للتواصل والدعاية والتحرك الجماعي المتجاوز للاختلافات والتميزات الحزبية والأيدولوجية لعناصره وهو ما يزيد من حجم الآمال - وبالتالي الضغوط - علي التجربة الوليدة .

التحليل السياسي لنتائج القوائم				
م	القوى السياسية	وسط الدلتا	شرق الدلتا	الإجمالي

١	المستقلون	٨	٣	١١
<b>الأحزاب السياسية</b>				
٢	مستقبل وطن	٥٣	١٩	٧٢
٣	الشعب الجمهوري	٨	٥	١٣
٤	الوفد	٤	٧	١١
٥	حماة وطن	٨	١	٩
٦	مصر الحديثة	٥	٣	٨
٧	التجمع	٣	١	٤
٨	الإصلاح والتنمية	٣	١	٤
٩	المؤتمر	١	٢	٣
١٠	الديمقراطي الاجتماعي	٣		٣
١١	الحرية	٢		٢
١٢	العدل	١		١
١٣	إرادة جيل	١		١
<b>الإجمالي</b>		<b>١٠٠</b>	<b>٤٢</b>	<b>١٤٢</b>

### ■ النساء في المشهد التنافسي ( محدودة مثيرة للقلق )

وسط مشهد تنافسي صاحب يحمل الكثير من المعززات التصويتية لصالح النساء بداية بارتفاع نسب المشاركة والحرص علي التواجد في المشهد الانتخابي وأمام صناديق الاقتراع مرورا بخطاب إعلامي وسياسي داعم للمرأة ومحفز علي مشاركتها يقوده رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي بشخصه وصولا لدستور ومنظومة تشريعية داعمة ومعززة وضامنة لتمثيل عادل لصالح النساء نظمتها المادة ( ١٠٢ ) من الدستور بحيث لا يقل عن ( ٢٥ % ) من إجمالي مقاعد المجلس النيابي كان من المثير للقلق فشل المرشحات علي المقاعد بالنظام الفردي في حصد ثماره أو تحقيق الفوز بأي مقعد بين المجموعة التي حسمت من الجولة الأولى بل إن المقاعد التي تجري عليها الإعادة لم تستطع النساء المزاحمة عليها سوي بعدد ( ٤ ) مترشحات ينتمون لدائرتين ( الزقازيق - منيا القمح ) في محافظة وحيدة ( الشرقية ) وهي نتائج أقل بكثير من تلك التي تحققت في المرحلة الأولى التي حصدت فيها

النائبة/نشوي الديق الفوز من الجولة الأولى إضافة لوصول ( ٦ ) مترشحات لجولة الإعادة ينتمون لمحافظة ( الإسكندرية - البحيرة ) ليصبح مجموع ما تحقق لصالح النساء في تلك العملية الانتخابية المجمعة فوز ( وحيد ) والوصول لجولتي الإعادة بعدد ( ١٠ ) مترشحات ينتمون لعدد ( ٣ ) محافظات فيما خرجت المرأة تماما من المشهد الانتخابي في ( ٢٣ ) محافظة .  
وبمقارنة تلك النتائج ( المحدودة ) بما تحقق في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ يظهر حجم الأزمة خصوصا فيما يتعلق بمساحة التمثيل القائم علي التنافسية المفتوحة والتي حصدت عبره النساء ( وقتها ) وبصورة فعلية عدد ( ٥ ) مقاعد من المرحلة الأولى وعدد (١٢) مقعد من المرحلة الثانية وعدد ( ٣ ) مقاعد في الانتخابات التكميلية بمجموع ( ٢٠ ) مقعد تتوزع بين ( ١١ ) محافظة .

النساء في المرحلة الأولى ( المؤشرات العامة )				
م	المرشح	المحافظة	الدائرة	النتيجة
١	إيمان سالم محمد خضر	الشرقية	الزقازيق	إعادة
٢	مروة محمد عبد الغني هاشم	الشرقية	الزقازيق	إعادة
٣	عبير محمود تقية	الشرقية	منيا القمح	إعادة
٤	مي محمد رشدي	الشرقية	منيا القمح	إعادة

### المسيحيون ( فوز بلا إعادة )

يمثل المسيحيون أحد أبرز الفئات الأولى بالرعاية التي نظر لها المشرع عند صياغة قانون الانتخاب رقم ( ٤٦ ) لسنة ٢٠١٤ ووضع لها حصة انتخابية ضامنة يبلغ مجموعها ( ٢٤ ) مقعد بنظام القوائم وهو ما سبق واستفاد المرشحون علي النظام الفردي من معززاته في انتخابات ٢٠١٥ ليحصل المتنافسون ( وقتها ) عدد إضافيا من المقاعد بلغ ( ١٣ ) مقعد توقع الجميع استمرارها في الانتخابات النيابية ( الحالية )

غير أن النتائج التي تحققت لم تكن ذات المستوي من الطموح حيث اكتفت المرحلة الأولى بوصول ( ٧ ) مرشحين لجولة الإعادة بينما في المرحلة الثانية التي شهدت ترشح عدد ( ٧٢ ) مسيحي فقد تحقق انجاز كبير بفوز ( ٢ ) مترشحين من الجولة الأولى دون إعادة أحدهما ترشح في دائرة ذات مقعد فردي ( الساحل ) ورغم ذلك تمكن من الفوز المباشر فيما فاز الثاني في دائرة متعددة المقاعد ( عين شمس ) وإن كان الملح السلبي الأبرز في هذا المشهد يتمثل في عدم وصول أي مترشح إضافي لجولة الإعادة التي يخوضها ( ٢٠٠ ) مترشح في سلوك انتخابي يحتاج للمراجعة والدراسة خصوصا في ظل تراجع معدلات ونسب تواجد المرشحين الأقباط علي قوائم الأحزاب السياسية والتي اقتصرت علي ( ٩ ) مرشحين ينتمون لعدد ( ٥ ) أحزاب بينما تقدم باقي المترشحين وعددهم ( ٦٣ ) مرشح باعتبارهم مستقلين .

الأتقاط في المرحلة الأولى ( المؤشرات العامة )				
م	المرشح	المحافظة	الدائرة	النتيجة
١	أبانوب عزت عزيز	القاهرة	الساحل	فوز
٢	صفوت وداد مسعد قليني	القاهرة	عين شمس	فوز

### ـ التركيبة الوظيفية للمرحلة الأولى ( تطلعات للمستقبل )

تمثل التركيبة الوظيفية عنصرا شديدا الأهمية لقراءة التوجهات الفكرية والانحيازات الايجابية للمصوتين تجاه المجالس المنتخبة إضافة لصورة النائب المفضل من وجهة نظر الناخبين وبما يسمح بتوقع الأدعاءات والاهتمامات والتوجهات العملية للبرلمان القادم وطبيعة القضايا المسيطرة داخله لذا كان من الضروري تحليل المهن والوظائف التي ينتمي لها المتنافسون الذين اقتصر عليهم السباق الانتخابي خلال جولة الإعادة بما قد يسمح برسم صورة مستقبلية للمجلس القادم أو تحديد المزاج الجمعي بما قد يساهم في تطوير حملات الدعاية وضمان ولاءات المصوتين .

وبالنظر للصفات والوظائف التي ضمنها مرشحوا جولة الإعادة في بيانات ترشحهم نجد أن المترشحين قد توزعوا بين ( ٣٤ ) مهنة وظيفية بينها ( ٢٢ ) مهنة سبق تواجد ممثلين لها في المرحلة الأولى فيما ظهرت ( ١٢ ) مهنة وظيفية جديدة بما يرفع العدد الإجمالي للمهن الوظيفية المحتملة في البرلمان القادم لعدد ( ٤٢ ) مهنة في تنوع يشير لتفاعل وثرءاء في الأداء النيابي وقدرة علي القيام بالأدوار المنصوص عليها دستوريا سواء علي مستوى صناعة التشريع أو الرقابة علي الأدعاءات التنفيذية أو صياغة الرؤى والبرامج التنموية للإصلاح المجتمعي .

وبتحليل المهن وقياس نسب تواجدها الفعلي نجد أن ( المهنة ) الأبرز بينها كانت عضوية مجلس ٢٠١٦ ( لو جاز اعتبارها وظيفة ) بعدد ( ٤٢ ) متنافس إضافة لعدد ( ٥ ) نواب من المجالس النيابية الأقدم باعتبارها تؤكد علي الخبرة والمهارة في الممارسة البرلمانية تعزز من قدرة البرلمان علي العمل الفعال والمؤثر منذ اليوم الأول لانعقاده تليها في الأهمية ( والعدد ) الخبرات الشرطية والأمنية بعدد ( ١٩ ) مترشح إضافة لعدد ( ٣ ) مترشحين من رجال القوات المسلحة السابقين بما يكشف عن المكانة المتميزة لرجال الأمن ومدى إدراك المواطنين لأهمية قضايا وتحديات الأمن في مستقبل العمل البرلماني للمجلس .

وبرغم توزعهم علي أكثر من قطاع وظيفي يظل لرجال الأعمال والاقتصاد قدرة وتأثير كبير علي العمل البرلماني بمجموع ( ٤٨ ) مترشح يتوزعون علي ( ٥ ) مسميات وظيفية يتقدمها رجال الأعمال ( ١٥ ) مترشح ومدير وشريك في نشاط اقتصادي ( ١٣ ) والاستيراد والتصدير ( ٨ ) ورؤساء مجالس الإدارات ( ٨ ) ونائب رئيس مجلس الإدارة ( ٤ ) وهو ما يضمن كفاءة للمناقشات الاقتصادية والسياسات والتوجهات الرئيسية لبرامج التنمية والاستثمار .

ورغم طبيعة التنافسية الانتخابية وبروز المال السياسي كأحد أهم معايير المفاضلة والتمايز بين المترشحين إلا أن أصحاب المهن التقليدية والرئيسية في الذهنية الجمعية ظل لهم تواجد مؤثر في جولة الإعادة خاصة المحامون ( ٨ ) مترشحين والأطباء ( ٧ )

والمعلمون ( ٦ ) والصحفيون ( ٣ ) والأكاديميون ( ٣ ) والمهندسون ( ٢ ) بما يضمن تواجد فاعل وفعال لعناصر الطبقة الوسطى ولقضايا العدالة الاجتماعية والأجر العادل وتوزيع متكافئ لأعباء ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي .

ومع استمرار الجدل والتجاذب حول قانون التصالح في مخالفات البناء وما ارتبط به من وجهات نظر وتصورات تطبيقية إضافة لظهور قطاع التشييد والبناء كأحد قاطرات التنمية واعتبار الحق في السكن الملازم أحد التحديات الرئيسية التي تشغل القيادة السياسية كان من الطبيعي أن يستمر التواجد المؤثر والواضح لممثلي ذلك القطاع الوظيفي بعدد ( ٩ ) مترشحين في استمرار لذات النجاح التي تحققت في المرحلة الأولى التي تواجد عبرها ( ١٤ ) مترشح يمثلون قطاع المقاولات .

تحليل المهن في جولة الإعادة					
العدد	المهنة	م	العدد	المهنة	م
٣	أكاديمي	١٨	٤٢	عضو مجلس النواب	١
٣	قوات مسلحة سابق	١٩	١٩	قيادة شرطية سابق	٢
٢	ضرائب	٢٠	١٥	رجل أعمال	٣
٢	قطاع البترول	٢١	١٣	مدير وشريك	٤
٢	مزارع	٢٢	١٢	مؤهل عالي	٥
٢	جواهرجي	٢٣	٩	قطاع المقاولات	٦
٢	مهندس	٢٤	٨	موظف	٧
١	عمدة	٢٥	٨	استيراد وتصدير	٨
١	مدير بنك	٢٦	٨	محامي	٩
١	كاتبة	٢٧	٨	رئيس مجلس إدارة	١٠
١	مدير مبيعات	٢٨	٧	طبيب	١١
١	صيدلي	٢٩	٦	تعليم	١٢
١	مهندس زراعي	٣٠	٥	نواب سابقون	١٣
١	مصرفي	٣١	٤	نائب رئيس مجلس إدارة	١٤
١	مأذون	٣٢	٤	المعاش	١٥

١	وكيل وزارة	٣٣	٣	صحفي وإعلامي	١٦
١	مدير الاتصال سياسي	٣٤	٣	محاسب	١٧
٢٠٠	الإجمالي				